هل تريد تلقي إشعارات المقالات الجديدة ؟

نعم لا شكراً

"اللامركزية" من وجه

تعبيرية (عنب بلدي)

حلا إبراهيم

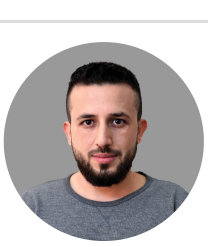

ضياء عودة

الإعلام الموجّه يشوه الحقيقة في بلادنا ويطيل أمد الحرب..

سوريا بحاجة للصحافة الحرة.. ونحن بحاجتك لنبقى مستقلين

ادعم عنب بلدي

دولار واحد شهريًا يصنع الفرق

اضغط هنا للمساهمة

هل تريد تلقي إشعارات المقالات الجديدة ؟
نعم لا شكراً

ضياء عودة | نور عبد النور | محمد حمص

Decentralization"" from Ba'ath Party's viewpoint

يأتي الحديث عن انتخابات الإدارة الـ... عها، بدأ العمل بها بعد إقرار قانون الإدارة الـ... رشح والمشاركة في إدارة المجالس المحلية لمناطقهم.

لكن الواقع يختلف عن ذلك، فالترشح متاح للجميع، بينما الانتخاب واختيار الشخصيات أشبه بالتعيين المدروس والمحدد من قبل "القيادة السياسية العليا" ، والتي يغلب عليها "حزب البعث الاشتراكي" ، القائد للدولة والمجتمع، ليكون المشهد العام حاليًا ترسيخ فكرة البعث مجددًا، بعد سبع سنوات من الحرب.

رئيس النظام السوري، بشار الأسد، كان أصدر مرسومًا لإجراء انتخابات المجالس المحلية في 16 من أيلول الحالي، وبحسب صحيفة "الوطن" السورية، وافق النظام على قبول طلبات نحو 35 ألف مرشح للتنافس على 18 ألف مقعد في الانتخابات.

> **"يبدأ تقديم الترشيحات لاختيار الشخصيات قبل مدة زمنية من تثبيت يوم الانتخابات، وتصدر كل محافظة قوانين وتتشكل لجنة انتخابية على مستوى سوريا كاملة للمجالس الفرعية (مدن، بلدات، بلديات)، كما تصدر المحافظة عدد المقاعد والتعليمات الانتخابية.**
>
> **ويكون الترشيح مفتوحًا، وتصدر قائمتان، الأولى كانت تسمى سابقًا "قائمة الجبهة التقدمية" وهم البعثيون، والتي تحول اسمها حاليًا إلى "قائمة الوحدة الوطنية"، وتصدر من القيادة القطرية لـ "حزب البعث العربي الاشتراكي".**
>
> **أما القائمة الأخرى فتكون من الشخصيات المستقلة، ويكون من نصيبها فقط 30% من قوائم المرشحين.**
>
> "

تناقض.. هيمنة "حزب البعث"

جاء في المادة "20" من قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم "107" للعام 2011، والذي تسير الانتخاب الحالية بموجبه، أن المجلس المحلي ينتخب بالاقتراع السري في أول جلسة يعقدها رئيسًا له، بالأكثرية المطلقة للحاضرين، فإن لم تحقق يعاد الانتخاب في نفس الجلسة ويكتفى بالأكثرية النسبية، كما توقف الجلسة فور انتخاب رئيس المجلس ثم تستأنف برئاسته لانتخاب المكتب الدائم المكون من نائب الرئيس وأمين السر ومراقبين اثنين.

أما المادة "21"، فنصت على أن ينتخب المجلس نائبًا للرئيس بالأكثرية المطلقة للحاضرين، فإن لم تحقق يعاد الانتخاب ويكتفى بالأكثرية النسبية، ويتم انتخاب أمين للسر ومراقبين اثنين بالأكثرية النسبية، وعند تساوي عدد الأصوات يعمد إلى القرعة ويجدد انتخابهم حسب الحال "سنويًا" في أول دورة للمجلس من كل عام.

وضمن المادة، تمت الإشارة إلى أن المجلس ينتخب أعضاء المكتب التنفيذي وفق أحكام المادة 29 من هذا القانون.

لكن المواد المذكورة ناقضتها بنود القرار "108" لعام 2018، الذي أصدره الأمين القطري المساعد لحزب البعث، هلال هلال، ويتضمن القرار سبعة بنود فصلت الأسس لإقرار "قائمة الوحدة الوطنية" لانتخاب المجالس والمعايير الواجب توافرها في المرشحين.

ونصت المادة "أ" من القرار "108"على اختيار ممثلي الحزب لمجالس الإدارة المحلية ومكاتبها التنفيذية، وتتكون من شقين، الأول جاء فيه "تحدد اللجنة القيادية العليا عدد مرشحي حزب البعث العربي الاشتراكي لانتخابات جميع المجالس المحلية ومكاتبها التنفيذية، بناء على اقتراح من قيادات الفروع الحزبية".

بينما نص الشق الثاني على أن "تسمي اللجنة القيادية العليا ممثلي الحزب في المكاتب التنفيذية للمحافظات، والمكاتب التنفيذية لمدن مراكز المحافظات، ورؤساء مجالس المدن، بحضور وزير الإدارة المحلية وأمين الفرع والمحافظ، بناء على اقتراحات من قيادات الفروع الحزبية".

أما الفقرة "ب"، فحددت اختيار قوائم الحزب لمجالس المدن والبلدان والبلدات ومكاتبها التنفيذية.

وتفرعت إلى أربعة بنود حددت آلية ترشيح القوائم عبر اجتماعات بين قيادات الشعب والفرق الحزبية وأمنائها، والنقطة الرئيسية التي أكدت عليها هي اقتراح ضعف العدد المحدد للدائرة الانتخابية في مجلس المحافظة إلى قيادة الحزب، التي تسمي قوائم الحزب لمجالس المحافظات من بين المرشحين "حصرًا"، أي أن أسماء الشخصيات يتبعون لـ "حزب البعث" بشكل حصري.

المادة "ج" من القرار الصادر عن القيادة القطرية حددت الشروط الواجب توافرها في المرشحين، وجاء فيها أن يحظى المرشح بقبول شعبي وجماهيري، بالإضافة ال... والنزاهة والإخلاص... والشرف... القيادة... والتطوير... "الانتماء الوطني"... موقف المرشح من الحرب... في سوريا

الإعلام الموجّه يشوه الحقيقة في بلادنا ويطيل أمد الحرب..
سوريا بحاجة للصحافة الحرة.. ونحن بحاجتك لنبقى مستقلين
ادعم عنب بلدي
دولار واحد شهريًا يصنع الفرق
اضغط هنا للمساهمة

هل تريد تلقي إشعارات المقالات الجديدة ؟

نعم لا شكراً

تحضيرات انتخابات الإدارة المحلية في القنيطرة، السبت 9

كيف تجري الانتخابات

حتى اليوم يقتصر الحديث عن الانتخابات على مواقع التواصل الاجتماعي وبشكل محدود، حتى إن ماهية الانتخابات وطبيعة سيرها غير معروفة لدى شريحة واسعة من السوريين، والذين اقتصرت نظرتهم في هذا المجال على انتخابات مجلس الشعب التي تحظى بترويج وحملات تسبق يوم الانتخابات بفترة طويلة.

في استطلاع أجرته عنب بلدي عبر موقعها الإلكتروني، حمل سؤال "هل سبق وأن شاركت في انتخابات الإدارة المحلية في سوريا؟" شارك فيه قرابة 450 شخصًا، وكانت نسبة 83% من الإجابات "لا" و17% "نعم"، الأمر الذي يشير إلى أن العملية الانتخابية تعتمد على القوائم المجهزة مسبقًا بعيدًا عن "الحق الانتخابي الديمقراطي".

المهندس محمد مظهر شربجي، مسؤول الحوكمة وبناء القدرات في "وحدة المجالس المحلية"، المحسوبة على المعارضة في سوريا، قال لعنب بلدي إن العملية الانتخابية للمجالس الفرعية تكون "شكلية"، بحيث تكون صور وأسماء شخصيات "الجبهة الوطنية" مجهزة مسبقًا في أثناء عملية الاقتراع في الصناديق، وطرح مثالًا على ذلك أن 20 مرشحًا للمدينة يكون بينهم 15 من "قائمة الجبهة" وخمس شخصيات مستقلة فقط، مشيرًا إلى أن شخصيات "الجبهة" دائمًا ما يتم تعيينهم مسبقًا، والانتخاب يكون للشخصيات المستقلة المتبقية.

وأضاف أنه لا يوجد أي إقبال جماهيري على انتخابات المجالس المحلية، كون النتيجة معروفة مسبقًا لصالح قائمة "الجبهة الوطنية"، والتي يغلب عليها "حزب البعث" بنسبة أكثر من 50%.

بعد عملية الانتخاب تصدر نتائج المجالس الفرعية بعد ثلاثة أيام، ليتبع الأمر قرار من قبل وزارة الإدارة المحلية بأسماء الشخصيات التي نجح بها المجلس، ليبدأ فرع "حزب البعث" في المرحلة التالية بدراسة أسماء المكتب التنفيذي على غرار الآلية المذكورة.

وينص قانون الإدارة المحلية على أن يكون لكل مجلس مجلس محلي مكتب تنفيذي، ويرتبط عدد المرشحين للمجلس بعدد السكان الذي يشملهم، ويندرجون ضمن نطاقه الخدمي.

وأوضح شربجي أن رئيس المجلس يتم اختياره من "القيادة السياسية"، ولا يتم انتخابه، بل بموجب تزكية وتوجيهات، لافتًا إلى أن أعضاء المكتب التنفيذي والرئيس يصدر بهم قرار من القيادة السياسية، بحيث يكون 80% منهم بعثيين.

الإعلام الموجّه يشوه الحقيقة في بلادنا ويطيل أمد الحرب..

سوريا بحاجة للصحافة الحرة.. ونحن بحاجتك لنبقى مستقلين

ادعم عنب بلدي

دولار واحد شهريًا يصنع الفرق

اضغط هنا للمساهمة

هل تريد تلقي إشعارات المقالات الجديدة ؟
نعم لا شكراً

وأوضح شربجي أن انتخابات أعضاء المك
الجبهة" تنجح فيها، والتي تهيمن على 80

مبنى حزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق – 2017 (damaspost)

تاريخ الإدارة المحلية في سوريا

يعود تطبيق قانون الإدارة المحلية في سوريا إلى فترة الحكم العثماني، حين طُبق قانون إدارة الولايات العامة الذي قسم الولاية إلى ألوية، والألوية إلى أقضية، والأقضية إلى نواح، والنواحي إلى قرى.

وفي عهد الانتداب الفرنسي أصدر المفوض السامي القرار رقم 5 لعام 1936، استنادًا إلى المادة 109 من الدستور السوري الذي قسم سوريا إلى محافظات، ومنحها صلاحية إبداء الرأي، وبيان حاجات السكان الإدارية والعمرانية والثقافية والاجتماعية، لكنه لم يوضع قيد التنفيذ الفعلي لرغبة فرنسا بإحكام سيطرتها على كامل سوريا.

بعد الاستقلال صدر قانون البلديات رقم 72 لعام 1956، وقانون مجالس الأحياء والقرار رقم 215 لعام 1956، وقانون التنظيمات الإدارية رقم 496 لعام 1957.

وكان صدور أول قانون للإدارة المحلية بعد انتقال الحكم إلى حزب "البعث" في عام 1971، إذ صدر القانون رقم 15، وكان آخر ما أصدره النظام السوري القانون رقم 107 للإدارة المحلية والذي ألغى بموجب المادة 161 منه كل القوانين السابقة.

الدستور أم القانون..
ما الناظم التشريعي لعمل الوحدات الإدارية؟

لم يقتصر تنظيم الوحدات الإدارية والمجالس المحلية على قانون الإدارة المحلية الخاص بها، إنما جاء في الدستور السوري ذكر المجالس المحلية في العديد من المواد، الأمر الذي يفرض تغليب حكم الدستور على القانون عند ورود حالة نص عليها الاثنان، لأن الدستور يأتي في أعلى الهرمية القانونية، يليه القانون، ثم اللوائح التنفيذية.

ونص الدستور السوري، الذي تم إقراره عام 2012، على تنظيم المجالس المحلية في المواد 12 و130 و131، إذ ورد فيه أن تنظيم وحدات الإدارة المحليّة، إنما يرتكز على تطبيق مبدأ لا مركزية السلطات والمسؤوليات.

وبقراءة متأنية لهذا النص، نستنتج أن الدستور الجديد لعام 2012 قدم ضمانة دستورية لنظام الإدارة المحلية.

وبحسب القانون السابق تقسم الوحدات الإدارية إلى وحدات تتمتع بالشخصية الاعتبارية وهي (المحافظة، المدينة، البلدة، البلدية)، وأخرى لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وهي (المنطقة، الناحية، الحي).

بينما جاءت تقسيمات الوحدة الإدارية بحسب المرسوم 107 لقانون الإدارة المحلية لعام 2011 على الشكل التالي (المحافظة أو المدينة أو البلدة أو البلدية) وجميعها لها شخصية اعتبارية.

ويدلي الناخبون بأصواتهم في كل دورة لانتخاب أعضاء المجالس الممثلة لهذه الوحدات، وهي مجلس المحافظة، ومجلس المدينة، ومجلس البلدية.

المهندس هلال الهلال الأمين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي – (صفحة الحزب في فيس بوك)

قانون الإدارة المحلية السوري بين النص والواقع

نص القانون الجديد الصادر بالمرسوم رقم 107 لعام 2011 على تطبيق لامركزية السلطات والمسؤوليات، وتركيزها في أيدي فئات الشعب، تطبيقًا لمبدأ الديمقراطية، الذي يجعل الشعب مصدر كل سلطة وذلك من خلال توسيع وتحديد واضح، وغير مزدوج لسلطات وصلاحيات مجالس الوحدات الإدارية لتمكينها من تأدية اختصاصاتها ومهامها في تطوير الوحدة الإدارية اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وعمرانيًا.

الإعلام الموجّه يشوه الحقيقة في بلادنا ويطيل أمد الحرب..
سوريا بحاجة للصحافة الحرة.. ونحن بحاجتك لنبقى مستقلين
ادعم عنب بلدي
دولار واحد شهريًا يصنع الفرق
اضغط هنا للمساهمة

هل تريد تلقي إشعارات المقالات الجديدة ؟
نعم لا شكراً

أما فيما يتعلق بالقانون الجديد والصلاحيات الممنوحة للمجالس المحلية للمدن والبلدات في إدارة بعض شؤونها المحلية، فإن هامش المتاح للمجالس المحلية للمدن وفق حد قول قرنفل، منوطًا بالمركز أي (مركز السلطة)، "ففي دولة تصحر فيها الحياة السياسية، يتنافس فيها المرشحون على كسب رضا الأجهزة الأمنية كعامل حاسم للوصول إلى

ويظهر ذلك جليًا في المادة "4" من المرسوم، والتي تعطي المجلس الأعلى للإدارة المحلية وهو الذي يترأسه رئيس مجلس الوزراء، وينوب عنه وزير الإدارة المحلية ويدخل في اختصاصه وضع الخطة الوطنية اللامركزية وفق برنامج زمني محدد والإشراف على تنفيذها ودعم هذه الخطة والتنسيق مع كل الجهات المعنية في سبيل تنفيذها، وإصدار القرارات اللازمة لتوضيح آليات عمل الوحدات المحلية، بالإضافة إلى إقرار اللوائح التنفيذية والتعديلات السنوية على لوائح الرسوم والموارد والتعويضات.

وهذا يعني تحكم "المجلس الأعلى" الممثل للسلطة المركزية بكل ما يصدر عن المجالس المحلية (الممثلة للسلطة اللامركزية) عن طريق رجوعها إليه في كل ما من شأنه أن يدخل في اختصاصها، خصوصًا أن القانون الجديد، رغم ادعاء المشرع أنه جاء موائمًا لحاجات الديمقراطية وتعزيز اللامركزية، لم يعط الحق للمجالس المحلية بمخاصمة المجلس الأعلى أمام القضاء الإداري، أسوة بالمواطن العادي.

ويشكل حق مخاصمة المجلس الأعلى (رئاسة مجلس الوزراء، والوزير، والمحافظين) مطلبًا مهمًا لدى قانونيين وحقوقيين يعتبرونه أساسيًا في الإدارة اللامركزية، وذلك عن طريق إحداث غرفة خاصة لدى مجلس الدولة (وهو المختص بالنظر في الدعاوى التي تقام ضد دوائر الدولة)، للنظر في الدعاوى التي تقيمها المجالس المحلية ضد الوزارات أو المحافظين.

إدارة إدلب..
مجالس للحكومة المؤقتة ومجلس "شكلي" للنظام

إلى جانب نظام الإدارة المحلية الساري في مناطق سيطرة النظام، تشكل خلال أعوام الثورة نظام إدارة آخر في مناطق سيطرة فصائل المعارضة.

ومع تقدم النظام السوري منذ بداية العام الحالي وسيطرته على مناطق عدة كانت بيد المعارضة، خسرت "الحكومة السورية المؤقتة" مساحات كانت تنشط فيها، لا سيما درعا وأحياء دمشق الجنوبية والغوطة الشرقية وريف حمص الغربي، وبالتالي فقدت الكثير من المجالس المحلية الأرض التي كانت تعمل عليها.

قبلة النزوح الداخلي، إدلب، تحولت إلى موطن لمجالس محلية عدة غادرت مناطق نشاطها الأصلية بفعل حملات التهجير القسري، وحافظت بعض تلك المجالس على دورها وفاعليتها، وتم إعادة تشكيل بعضها في مناطق النزوح في هيئات خدمية.

في الوقت ذاته، يصرّ النظام السوري على إجراء انتخابات الإدارة المحلية للمناطق الخارجة عن سيطرته، وكان رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات، سليمان القائد، قال في تموز الماضي إن "انتخابات الإدارة المحلية في محافظتي الرقة وإدلب ستتم في حماة، وبناءً على ذلك تم تشكيل اللجنتين في حماة، والقضاة هم من إدلب والرقة.

الحلّ أو إعادة التشكيل

تشير دارسة بعنوان "المجالس المحلية المهجرة: إعادة التشكيل في بيئات جديدة" صادرة عن مركز عمران للدراسات الاستراتيجية في تشرين الثاني من عام 2017، إلى أن معظم المجالس المحلية التي تم تهجيرها إلى الشمال السوري لوحظ عزوفها عن إعادة تشكيل مجالسها المحلية في مقابل توجهها إلى اعتماد مديريات ومنظمات وهيئات وظيفية بديلة غير تمثيلية.

وتلفت الدراسة إلى أن "المجالس المحلية المهجرة التي أعادت تشكيل نفسها في المناطق الجديدة أو حافظت على مجالسها دون إعادة انتخاب تشكل ما نسبته 20% من المجالس المهجرة قسريًا".

مجلس محافظة ريف دمشق هو أحد المجالس المهجرة الذي فضل إعادة تشكيل نفسه في لجان للمهجرين عوضًا عن المجالس المحلية، وفق ما أكده رئيس مجلس محافظة ريف دمشق التابع للحكومة السورية المؤقتة، عبد الرحمن صقر، في لقاء مع عنب بلدي.

وأضاف صقر أن بعض أعضاء المجالس المحلية السابقة في الغوطة الشرقية فضلوا البقاء في مدنهم وبلداتهم، أما القسم الآخر الذي خرج فلم يرغب بإقامة مجلس محلي، وآثر الاهتمام بشؤون المهجرين، على اعتبار أن خسارة الأرض تعني تركيز العمل باتجاه الشعب فقط.

تقسيمات إدلب الإدارية

الإعلام الموجّه يشوه الحقيقة في بلادنا ويطيل أمد الحرب..
سوريا بحاجة للصحافة الحرة.. ونحن بحاجتك لنبقى مستقلين
ادعم عنب بلدي
دولار واحد شهريًا يصنع الفرق
اضغط هنا للمساهمة

هل تريد تلقي إشعارات المقالات الجديدة ؟

نعم لا شكراً

انتخابات إدلب "النظا

تجري انتخابات الإدارة المحلية لمحافظة المحافظات الخاضعة لسيطرة النظام السوري.

وأعلن النظام السوري أن عدد طلبات الترشح لعضوية مجالس الوحدات الإدارية في محافظة إدلب بلغ 1500 متقدم يتنافسون على 1909 مقاعد.

ودعا رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات، سليمان القائد، الأشخاص الراغبين بالانتخاب في محافظة أخرى، إلى إبراز وثيقة من المختار تثبت إقامتهم في هذه المحافظة أكثر من عامين.

ومن المتوقع أن تكون انتخابات مجلس محافظة إدلب شكلية، نتيجة قلة عدد الناخبين الإدلبيين المتوقع وصولهم إلى حماة من مناطق سورية أخرى للإدلاء بأصواتهم، فضلًا عن ترجيح منح المقاعد لأشخاص محددين وفق اعتبارات سياسية وأمنية.

بعد تعليق التفاوض..

الإدارة الذاتية تحارب انتخابات النظام باعتقال المرشحين

تناولت المفاوضات التي جرت بين النظام و"مجلس سوريا الديمقراطية" (مسد) خلال الشهرين الماضيين مسألة اللامركزية الإدارية والسياسية، وسعى النظام السوري إلى الدفع باتجاه إشراك الإدارة الذاتية في انتخابات الإدارة المحلية الجارية، على اعتبار أنها توفر شكلًا من أشكال اللامركزية التي يطالب بها المجلس.

ورغم تكتم النظام السوري بشكل كامل على مضامين المناقشات خلال اللقاءات التي جمعت ممثلين عن "مسد" ومسؤولين تابعين للنظام في دمشق، لكن مسؤولين كردًا ووسائل إعلام أشارت إلى أن مسألة "الإدارة المحلية" تصدّرت تلك المناقشات.

من "إدارة ذاتية" إلى "لامركزية إدارية" محدودة

الرئيسة التنفيذية لـ "مسد"، الجناح السياسي لـ "قوات سوريا الديمقراطية"، إلهام أحمد، قالت مطلع آب الماضي لقناة "روسيا اليوم"، إنه "تم الاتفاق مع دمشق على تشكيل لجان مشتركة من الطرفين مهمتها بالأساس بحث مسائل تتعلق بنظام الحكم والإدارة في مناطق سوريا المختلفة وبالأخص في مناطقنا".

وأضافت أحمد "لم نلحظ أي اعتراض من جانب الحكومة في اتجاه الإبقاء على إدارة الحكم الذاتي في المناطق الكردية في البلاد".

وأوضح رئيس حزب "سوريا المستقبل"، إبراهيم القفطان، الذي كان ضمن وفد توجه إلى دمشق، في مقابلة أجرتها معه شبكة "رووداو" نهاية تموز الماضي أن النظام و"مسد" ناقشا تشكيل لجان تقوم بدراسة "القانون 107" الخاص بالإدارة المحلية، ومشروع الإدارة الذاتية، و"بعدها ستكون هناك مخرجات"، بحسب رئيس حزب "سوريا المستقبل"، إبراهيم القفطان، الذي كان ضمن وفد توجه إلى دمشق.

ومع تعطل المفاوضات بين النظام و"مسد" نتيجة تراجع الولايات المتحدة عن "انسحابها التام" من سوريا، عاد الكرد إلى المطالبة بـ "لامركزية سياسية وإدارية" تثبّت مفهوم "الإدارة الذاتية" القائم، وتتنافى مع مضمون القانون 107 الذي تسير انتخابات الإدارة المحلية بموجبه.

مرشحو الحسكة قيد الاعتقال

في الوقت الذي لم تسفر فيه المفاوضات بين النظام و"مسد" عن اتفاقيات، استغل النظام السوري مناطق وجوده في مدينتي الحسكة والقامشلي، وأقام فيها مراكز انتخابية في إطار انتخابات الإدارة المحلية التي ستتم في 16 من أيلول الحالي.

وتقدم بطلبات ترشح لهذه الانتخابات في محافظة الحسكة 3100 شخص، الأمر الذي دفع محللين سياسيين إلى الربط بين هذا العدد الكبير من المتقدمين، و"تفاهمات" كان يجري ترتيبها بين النظام و"مسد".

بالمقابل، أقدمت "الإدارة الذاتية"، عقب توقف المفاوضات مع النظام على اعتقال عدد من مرشحي الوحدات الإدارية، في خطوة يراد منها تثبيت الموقف الكردي الساعي لانتزاع اعتراف من النظام بـ "لا مركزية سياسية".

وقالت وكالة "سوريا لايت" الأسبوع الماضي، إن الإدارة الذاتية اعتقلت 200 شخص، يشكل أنفسهم الانتخابات التي يجريها النظام، ونقلت الوكالة عن رئيس "هيئة

الإعلام الموجّه يشوه الحقيقة في بلادنا ويطيل أمد الحرب..

سوريا بحاجة للصحافة الحرة.. ونحن بحاجتك لنبقى مستقلين

ادعم عنب بلدي

دولار واحد شهريًا يصنع الفرق

اضغط هنا للمساهمة

هل تريد تلقي إشعارات المقالات الجديدة ؟

نعم لا شكراً

أما داخليًا فتقود الانتخابات والإجراء
والاقتصادية مجددًا، فهل يستطيع

الأرض السورية وملفاتها السياسية

اذا كنت تعتقد أن المقال يحوي معلومات خاطئة أو لديك تفاصيل إضافية أرسل تصحيحًا

English version of the article

مقالات متعلقة

ناشطون فلسطينيون يحتجون على إدارة محافظة دمشق لمخيم "اليرموك"

الأسد يستنهض روح "البعث".. لتطويع الحكم

"البعث" ينتهك حقوق الطفل نحو "جيل وطني وقومي"

وفد من دمشق في القامشلي لمناقشة "إدارة محلية" في المنطقة

تابعنا على : تويتر تلغرام النشرة البريدية

الرئيسية | عن عنب بلدي | المبادئ التحريرية | ميثاق الشرف الإعلامي | أعداد الجريدة | القائمة البريدية | انضم لفريقنا | الاتصال بنا

نبض

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

سياسة
سوريا
دولي

اقتصاد
أخبار وتقارير اقتصادية
عملات ومعادن

خدمات
خدمات محلية
مجالس محلية
منظمات مجتمع مدني
فرص ومنح

ناس
مجتمع
تعليم
أسرة وتربية
صحة وتغذية
تنمية بشرية

رأي
مقالات الرأي
كاريكاتير
صحافة عربية
استطلاعات الرأي

في العمق
تحقيقات
ملفات

منوعات
فن وثقافة
فكر وأدب
تكنولوجيا
أفلام ومسلسلات
كتب
سياحة وسفر
بيئة ومناخ
أخبار منوعة
شهداء داريا
ملاحق ومنشورات
مصطلحات

رياضة
رياضة دولية
رياضة محلية

سوريون في الخارج
أخبار وقرارات
حياة اللاجئين
أنشطة وفعاليات في تركيا

حقوق وحريات
حقوق الإنسان
معتقلون وسجون
المساكن والأراضي والممتلكات
حريات صحفية

ملتيميديا
فيديو
معرض الصور
ميديا
قصص مصورة
انفوغراف

مارس
منصة المتدربين
المنح والبرامج
عن مارس

Copyright © 2021 Enab Baladi. Enab Baladi is a nonprofit charitable 501(c)(3) organization, Tax ID. 46-3313735

الإعلام الموجّه يشوه الحقيقة في بلادنا ويطيل أمد الحرب..

سوريا بحاجة للصحافة الحرة.. ونحن بحاجتك لنبقى مستقلين

ادعم عنب بلدي

دولار واحد شهريًا يصنع الفرق

اضغط هنا للمساهمة